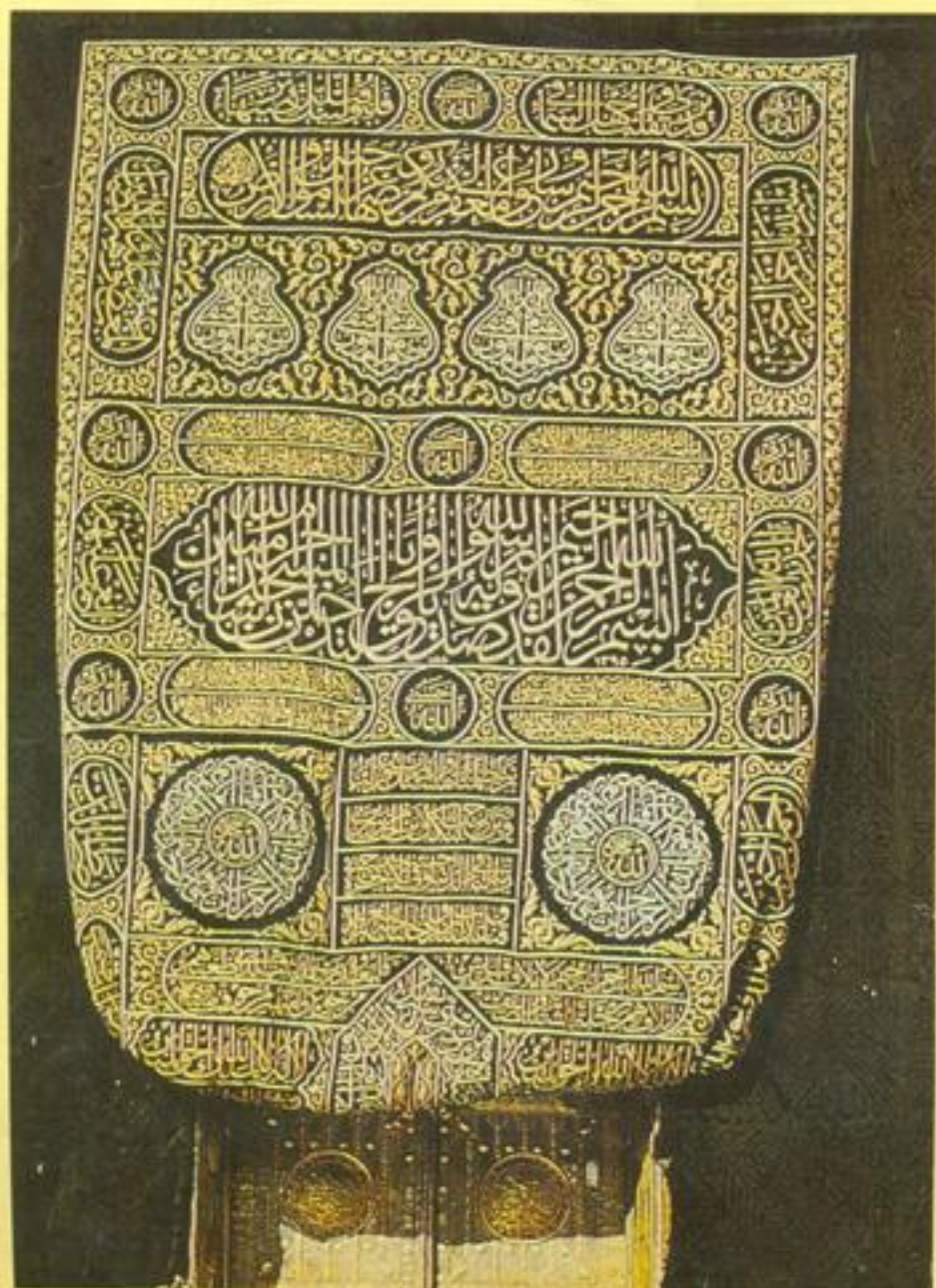


الأعلام

مجلة فصلية مَصَوِّرة تعنى بالآثار والتراث

العددان التاسع والعاشر - المجلد الثالث - ١٤١١/١٩٩١



كسوة الكعبة الشريفة



(٩-١٠)

الموسم

مجلة

فصلية

مصدرة تعنى بالآثار والثرات

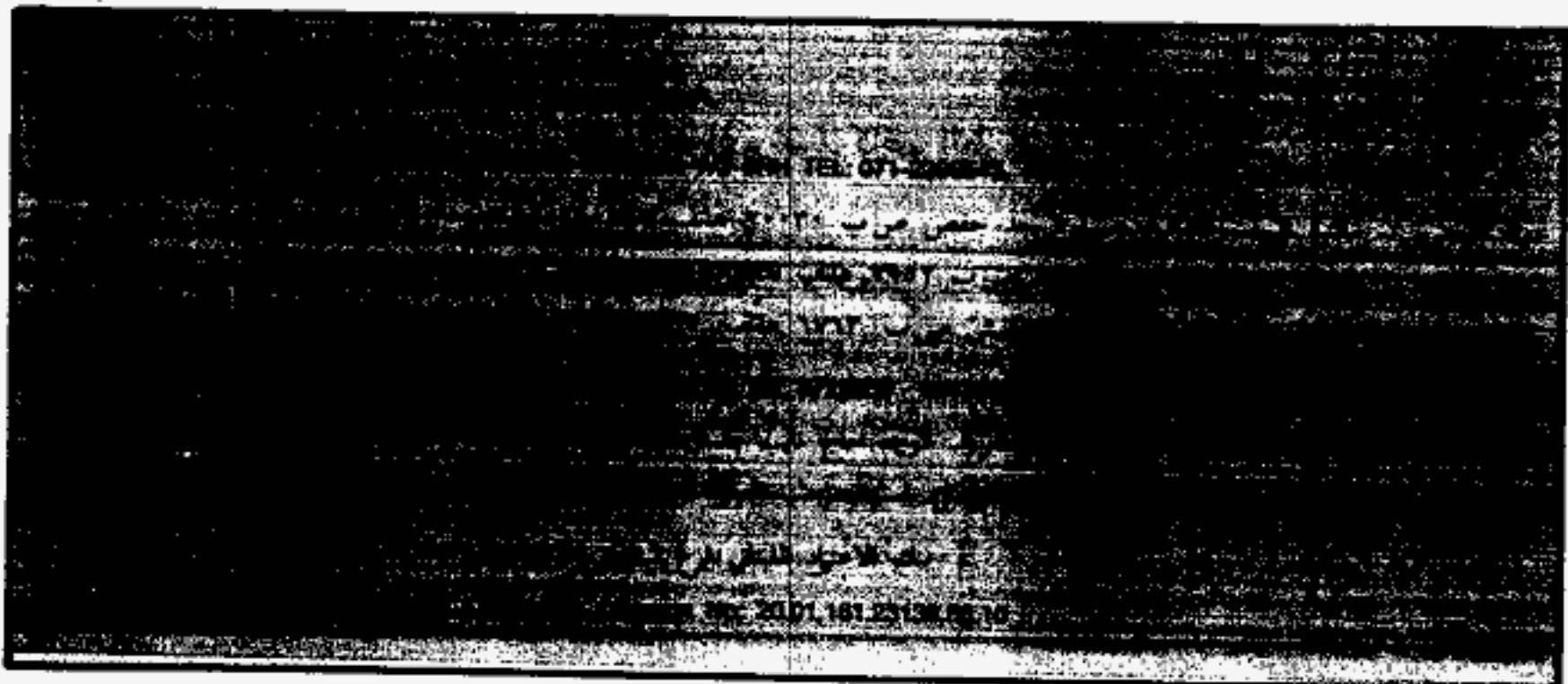


Shiabooks.net



تصدر عن دار الموسم للإعلام
بيروت - لبنان ص.ب ١١٣/٥١٤٤

صاحبها ورئيس تحريرها
محمد سعيد الطريحي



آراء الشيخ أحمد الاحسائي في المبدأ والمعاد

○ الشيخ محمد كاظم الطريحي

حكيمته :

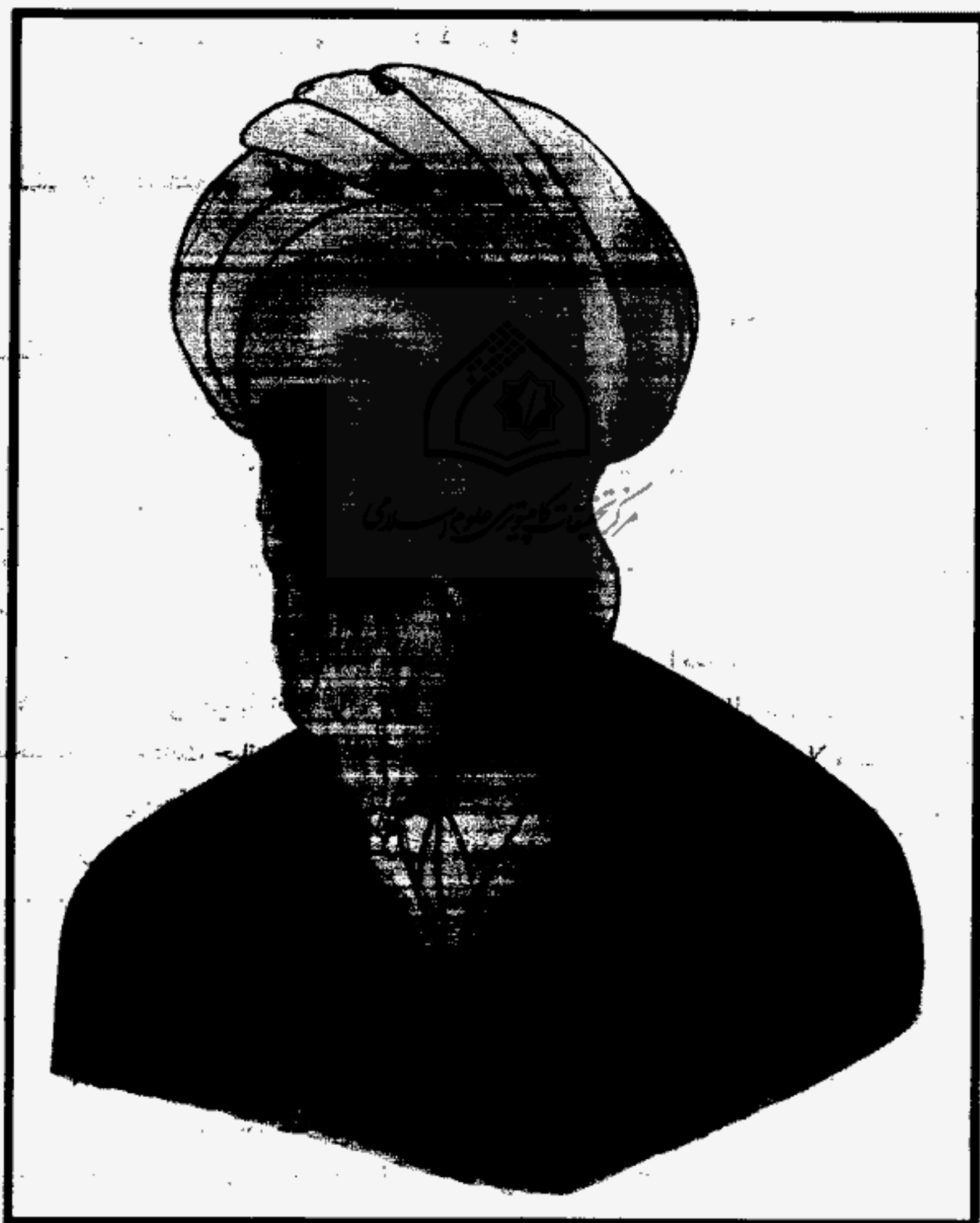
لم يكن الشيخ الأوحد حكيماً فحسب بل إنه من أضاف إلى الحكمة الإسلامية آراء مبتكرة فيما يطابق العقل والنقل مما جاء في السنة النبوية ، وأخبار أهل البيت عليهم السلام لأنه كان ممن يرى ضرورة التوفيق بين العقل والنقل فهو وإن كان إمامياً اثنا عشرياً موالياً إلا أنه ممن اغترف وتأثر بآراء من تقدمه من أئمة الحكمة والعرفان ، وعلماء الفقه والأخبار ، والمتمعن فيما كتبه شرحاً لما وراء الطبيعة يتلمس آثار ذلك .

والكثير من أجوبته للمسائل الهامة كانت بداهة فطرية بدون مراجعة كتاب أو رجوع إلى أصل من الأصول^(١) ، وهي موهبة تفرد بها ، وقل من شاركه فيها ، ولا نسل إلى انكارها لما نتلمسه في تصفحنا لكتبه ، وكانت حياته مطابقة لما اعتقده من الآراء وما اعتقده من النجاسة قولاً وعملاً وأنه قد تمكن بما أوتي من سعة الاطلاع والمعرفة ، وقوة التمييز والحافظة والتحلي إلى النتائج الجمع بين آراء من تقدمه من مفسري القرآن ، وشرح الحديث ، وحكماء الإسلام ورواة الأخبار ، وبما أضافه أقطاب التصوف والعرفان ، فوعى ذلك كله ولخصه وبسطه مضيفاً إليه آراءه الخاصة في حل ما اعترضه من المشاكل ، وما أجاب عليه من المسائل .

عرفانه :

وإن كان ممن تأثر بمن سبقه من العرفاء إلا أنه حارب النزعات الصوفية التي كانت منتشرة في زمانه إذ رأى فيها حركات خارجة عن مقصود أهل العرفان وإنما كانت آلات تستخدمها فئات مأجورة لأغراضها الخاصة .. وقد ابتعد قسم كبير ممن التزم السلوك عن المقاصد السامية من النيل والوصول ، وأصبح جل مهمم التمتع بمباهج الحياة متسترين بالمراقع والبراقع والزوايا والتكايا معللين انغماسهم في المادة ، واندفاعهم نحو الملذات ، وإباحتهم المحظورات بما قاله قطبهم : إنما الأحكام جاءت للعامة ..

(١) دليل المتحبرين الطبعة العربية ص ١٤ - ٢٠ ، سيرة الشيخ الترجمة الفارسية المطبوعة ص ١٥ - ٨ .



الشيخ أحمد الأحساني

فلذلك نراه شمر عن ساعد الجد ، وخصص جل أوقاته لمكافحة من تلبس بهذه الأزياء ، والمتمعن بآثاره يراه ممن واصل العرفان ، واطلع على الأسرار ، وواتاه الفيض ، وتحقق لديه الوصول .

آراءه :

وتمتاز آراء الشيخ بصراحة قل أن نظفر بها في كتب المتقدمين ، وهي ثورة تحررية مسيطرة للتطور والمنطق في تفسير ظواهر الكون والمجتمع والأسرار المتضمنة للأحاديث والأخبار ، فمن النادر أن نجد مجتهداً من العلماء يهتم بتفسير الأحاديث والأخبار مدججاً إياها بالحكمة والفلسفة متخلصاً الى النتائج المنطقية ، فجّل العلماء قد انصرفت هممتهم الى الفقه والأصول وما يتعلق بهما من مسائل الحلال والحرام ، أما علوم الحكمة ، وأسرار الشريعة فقد تخصص بها أناس آخرون ، ولكن الشيخ الأوحدي بما أوتي من القدرة في الممازجة أمكنه تخلص آراءه ، وتبيان معتقداته بأسلوبه الخاص ، وطريقته الخاصة في تفسيره لما اعترضه من أعراض هذا الكون ، وما جاء به القرآن الكريم ، والسنة والأخبار ، ولا عجب أن يستمر فيها كتبه محققاً نحو الكمال ، كاشفاً للأسرار . موضحاً لما اشتملت عليه الأسفار حتى حار الناس في شخصيته فمنهم من رفعه الى أوج العظمة والرفي ، وجعله في مصاف الأولياء ، وقسم آخر أنزله من قدره ، وتقول عليه بل كفره وحرم النظر في كتبه ، والتعرف على آراءه .

ولا يمكننا في هذه العجالة إلا عرض آراءه في المبدأ والمعاد فقط ، أما بقية آراءه ومعتقداته فقد أشبعناها بحثاً وتحقيقاً في دراسة خاصة .

تقسيم الوجود :

خالف الشيخ الأوحدي من تقدمه من المتكلمين والمشائين في تقسيم الوجود حيث قالوا :
الموجودات الذهنية ثلاثة أقسام :

١ - واجب الوجود لذاته .

٢ - ممكن الوجود لذاته .

٣ - ممتنع الوجود لذاته .

وقسموا الموجودات الخارجية الى قسمين :

١ - واجب الوجود لذاته .

٢ - ممكن الوجود لذاته .

أما ممتنع الوجود لا يمكن أن يكون في العالم الخارجي ، وكل ما كان لغير ذاته فليس له اعتبار مثل وجود النهار لوجود الشمس .

قال في شرح الزيارة : قالوا المعقولات خمسة :

١ - واجب الوجود لذاته ، وهو الله سبحانه .

٢ - واجب الوجود لغيره ، وهو المعلول عند وجود علته التامة .

٣ - ممتنع الوجود لذاته ، وهو شريك للباري .

٤ - ممتنع الوجود لغيره ، وهو المعلول عند عدم علته .

٥ - ممكن الوجود لذاته .

ولم يقولوا ممكن الوجود لغيره لأنه لو كان ممكناً لغيره لكان قبل فعل ذلك الغير أما واجباً فجعله الغير ممكناً فلا يكون الواجب واجباً ، والممتنع ممتنعاً فلا يطلقون على الممكنات إلا الامكان الذاتي لثلاث يلزمهم امكان الواجب والممتنع ولكن يلزمهم مثله أيضاً ، وهو إذا كان الممكن ممكناً لذاته لا يخلو أما أن يكون قبل إيجاده شيئاً أو ليس بشيء فإن كان قبل إيجاده شيئاً فهو قديم ولا يمكن إيجاده لأنه بالايجاد يتغير والقديم لا يتغير ، وإن لم يكن شيئاً فهو بايجاده ممكن الوجود لغيره إذ ليس له ذكر قبل الايجاد في جميع مراتب الوجود فيجب أن يقال ان التقسيم الحق انما يطلق عليه الشيئية مطلقاً أي بالذات ، وبالغير شيان :

١ - واجب لذاته ، وهو الله سبحانه .

٢ - ممكن لغيره ، وهو ما سواه .

وأما الواجب لغيره ، والممتنع لغيره فهما من أقسام الممكن ، وأما ما يسمونه بممتنع الوجود لذاته فليس شيئاً فلا يدخل في التقسيم^(٢) .

كيفية الاشتراك :

أما كيفية اشتراك الوجود وهو الذي يعبر عنه بوحدة الوجود ، والتي انزلق فيها كثيرون وتقسيمها :

١ - وحدة وجود ، وهو الوجود المطلق ، وهو ذات الله سبحانه .

٢ - وحدة موجود ، وباقي الموجودات هي وجودات عرضية أي صور من ذلك .

وإذا كان المراد منها أن مفهوم الوجود المشترك معنوي بين الممكن والواجب ، وهو مما لا ينافي الشرع .

أما إذا كان المراد منها مصداقها ، وهو أن الموجود واحد فهذا مما يخالف الشرع ، بل هو الكفر الصريح حيث يكون الممكن من مصاديق الواجب ، ولا يعقل أن يكون الواجب ممكناً ، ولا الممكن واجباً ، فإذا قلنا وحدة وجود وموجود معناه لا وجود غير الموجود المطلق الحقيقي ، وإن العالم الخارجي يكون وجود مجازي ، وآخر وهمي ، فإذا قلنا بالمجاز فهو وحدة وجود مع تعدد موجود ، وإذا قلنا وهمية فهو وحدة وجود وموجود بدون تعدد موجود .

قال في جوامع الكلم : ان اللفظ يدل على المعنى بمادته وهيئته وإن الدلالة اللفظية الوضعية هي تلك ، وهذه المناسبة انما تكون بعد تصور المعنى ، وحصول هيئته في الذهن فإذا حصلت الف الواضع حروفاً من مادة مخصوصة توافق هيئة المعنى العرضية فيضعه على معنى ثم يتصور المعنى ، ويرى اللفظ الأول صالحاً بذلك النحو ، أو يطلب حروفاً مناسبة فتوافق حروف الاسم ويؤلفها على طبق هيئة المعنى الثاني فتوافق هيئة الأول ، وهكذا فإن كانت بين المعنيين صفة جامعة ذاتية كالعين الجارية ، والعين الباصرة ، أو صفة عرضية كالقرء للحيض والطهر ، كان الاشتراك معنوياً ، وإن لم يكن بينهما صفة

جامعة لا ذاتية ولا عرضية اشتركا في الهست^(٣) خاصة لا تخصص بالكون في الأعيان فإن تخصصت ووضع اللفظ بإزائها كان معنوياً ، ولا تخصص بالعلية أو المعلولية ، وما أشبه ذلك وكان الوضع بإزاء ذلك التخصص فكذلك كان معنوياً وإن اشتركا في الهست المطلق لا لجهة جامعة كان لفظياً إذ كانت الهستية متساوية في المشتركات ، وإلا فلا يطلق على المختلفين في الهستية الاشتراك اللفظي فإن كان ذلك المعنى لا يحتاج إلى معرفته لذاته كذات الواجب سبحانه لأن الاحتياج جهة الامكان من جهة المحتاج والمحتاج إليه لاستلزم الربط والاقتران فإذا انتفت الحاجة هجرت جهة تسميته ، وإن كان يحتاج إلى معرفته بصفات أفعال أطلق الوجود على جهة المعرفة وهي نوع من الاشتراك اللفظي لأن المفهوم والمقصود من اطلاق الوجود عليه ما يصدق به الهستية المشاركة لغيره فيكون المقصود من التسمية ، واطلاق الوجود جهة معرفته وهي مشاركة لغيرها في الهست فإذا عرفت هذا فاعلم أن ما يصدق عليه التقسيم اللفظي للوجود ثلاثة :

الأول : الوجود الحق سبحانه ، وهو الذي لا يحتاج الخلق إلى معرفة ذاته لأن جهة الحاجة فقر إلى ما تحتاج إليه ، وهو إضافة وربط بين المحتاج والمحتاج إليه ، وليس بين ذات الواجب من حيث هي وبين ذات المخلوق ربط أو إضافة بحال فإشكال الربط بين الخلق وبين فعله ، وإبداعه ، كما لا تسع الحاجة ذاته لغنائه عما سواه كذلك لا تسع الحاجة ذاته إلى معرفة ذاته بالكنه لاستلزامها الحاجة بالادراك والإضافة والاقتران والربط والشبه وغير ذلك فهذه الجهة يجب أن تهجر تسميتها .

الثاني : الوجود المطلق ، وهو فعل الله ، ومشيتته ، وهذا الذي يحتاج إليه الخلق فيحتاجون إلى تسميته ، وهذا هو الذي تطلق عليه تسمية الوجود اللفظي ، وهو جهة معرفة الله سبحانه .

الثالث : الوجود المقيد وأفراده مختلفة أي تنزلاته وأفراد مظاهره والعارف أن يطلق على جميعها الوجود بالاشتراك المعنوي بطريق خاص وأما باعتبارها في أنفسها من اختلافها وتباينها في الحقائق فلا يطلق عليها إلا الاشتراك اللفظي^(٤) .

الوجود والماهية :

أما رأيه في الوجود والماهية فهو كما أكدته الأخبار الواردة عن آل البيت عليهم السلام مدججاً إياها بالحكمة والمنطق قال :

وفي الوجود أقوال خمسة :

الأول : قول أهل الاشراق ، وهو أن الشيء هو الوجود ، والماهية إنما وجدت بتبعية الوجود فليست في أنفسها موجودة .

الثاني : قول أهل التصوف ، وهو أن الوجود هو الشيء ، والماهية عرض حال بالوجود .

الثالث : قول أهل الكلام ، وهو أن الشيء هو الماهية ، والوجود عرض حال بالماهية .

(٣) هست : بفتح الهاء لفظة فارسية تستعمل فعلاً بمعنى يكون ، وأراد الشيخ منها معنى مصدرية بمعنى الوجود ، ولذا أدخل عليها اللام .

(٤) جوامع الكلم ج ٢ ص ١٠٤ .

الرابع : قول الأشاعرة ان الوجود نفس الماهية في المخلوق .
 الخامس : هو المعروف من مذهب أهل العصمة عليهم السلام بما تشير اليه أخبارهم ، وهو ان الشيء هو الوجود ، فالشيء مركب منها ، وهو الحق ، والأول قريب من هذا .
 أما الماهية ففيها خمسة عشر قولاً :
 الأول : ان الماهيات مجعولة مطلقاً .
 الثاني : انها ليست مجعولة مطلقاً .
 الثالث : انها مجعولة في مرتبة العين دون مرتبتها في الأعيان .
 الرابع : ان الجعل متعلق بها أولاً ، وبالذات والوجود ثانياً ، وبالعرض فجعل الوجود تابعاً لجعل الماهية على معنى انه لا يحتاج لجعل جديد .
 الخامس : عكس الرابع .
 السادس : انها في مرتبة الأعيان فائضة من الله سبحانه دون العين .
 السابع : قال بعضهم الجعل متعلق بها .
 الثامن : قال بعضهم انها فائضة منه سبحانه بتجلياته الذاتية بصور شؤونه المستجنة في غيب هوية ذاته بلا تخلل إرادة واختيار بل بالانجذاب المحض .
 التاسع : قال بعضهم انها ليست مجعولة بل هي صور علمية للأسماء الإلهية التي لا تأخر لها عن الحق إلا بالذات لا بالزمان فهي أزلية أبدية غير متغيرة ولا متبدلة .
 العاشر : قال بعضهم : المراد بالافاضة التأخر بحسب الذات لا غير .
 الحادي عشر : قال بعضهم : ان استعداداتها مجعولة أيضاً .
 الثاني عشر : قال بعضهم : انها فائضة منه من غير طلب منها .
 الثالث عشر : قال بعضهم : بطلب منها بلسان حالها اليها .
 الرابع عشر : قال بعضهم : ليست بقائضة منه .
 الخامس عشر : قال بعضهم : انها من مقتضيات الذات ومقتضياتها لا تتخلف عنها وفيها أقوال غير ذلك ، والحق انها مجعولة بتبعية جعل الوجود جعلاً ثانياً لا جعلاً ابتدائياً بل هي موجودة بلزوم الوجود ، والوجود فعل والماهية انفعال^(٥) .

التوحيد :

والتوحيد عنده أربعة أقسام :

١ - توحيد الذات : بمعنى تفريده عن الكثرة ، وهو ما أمر الله تعالى به حيث قال : (لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو إله واحد)^(٦) فتوحيدهم لذلك نهاية التجريد ، والتفريد ينفي جميع الصفات والأفعال والآثار .

(٥) جوامع الكلم ج ٢ ص ١٠٢ - ٤ .

(٦) النحل : ٥١ .

٢ - توحيد الصفات : أي ليس له ند في صفاته ، وهو قوله تعالى : (ليس كمثله شيء) (٣) وفيه معنيان : أحدهما : ان صفاته ظهرت حتى غيبت جميع الخلق وصفاتهم وأحوالهم بل ليس في ما دون عن جلاله إلا صفته . ثانيهما : ان كل ما في الكون صفاته من اللوات والصفات الجواهر والأعراض ، لأنها آثاره والآثار صفات فمعنى توحيد الصفات انه ليس إلا صفاته وآثاره ، والآثار صفاته .

٣ - توحيد الأفعال : أي لا شبيه في أفعاله ومفعولاته كقوله تعالى : (أروني ماذا خلقوا من الأرض أم له شرك في السموات) (٤) فليس له شريك في فعله ، وكل ما ترى من أفعاله خلقه فهي أفعاله

٤ - توحيد العبادة (٥) : وهو الذي يليق بأن يعبد الله به ، ويتعبد به خلقه قال تعالى : (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) (٦) والعبادة فعل ما يرضى ، والشرك في العبادة أن يريد فيها مع الله تعالى غيره . فإنه لا يعلم ان معه غيره لا في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، ولا في استحقاقه لما سواه فهو يجد نفسه بنفسه ، فوجدانه وجود ، وذاته وجدانه لذاته ، وذاته وجوده (٧) .

مركز تحقيقات كميونير علوم إسلامي

المعاد :

والمعاد عند الفلاسفة والمتكلمين من اليونانيين والاسلاميين على خمسة وجوه :

١ - ثبوت المعاد الجسماني فقط ، وان المعاد ليس إلا لهذا البدن (٨) .

٢ - ثبوت المعاد الروحاني فقط (٩) .

٣ - ثبوت المعاد الروحاني والجسماني معاً (١٠) .

٤ - عدم ثبوت شيء منها (١١) .

٥ - التوقف (١٢) .

(٧) الشورى : ١١ .

(٨) فاطر : ٤٠ .

(٩) الاستحقاق .

(١٠) الملائكة : ١٥ .

(١١) وللمزيد في الاطلاع راجع شرح الزبارة ج ١ ص ٦٧ ، ٨٩ ، ١٢٣ ، ج ٣ ص ٣٠٤ - ٦ .

(١٢) وهو قول نفاة النفس الناطقة ، وهم أكثر أهل الاسلام .

(١٣) وهو قول الفلاسفة الإلهيين الذين ذهبوا الى أن الانسان هو النفس الناطقة فقط ، وإنما البدن آلة تستعمل وتتصرف فيه لاستكمال جوهرها .

(١٤) وهو قول من أثبت النفس الناطقة المجردة من الاسلاميين .

(١٥) وهو قول قدماء الطبيعيين .

(١٦) وهو المنقول عن جالينوس فقد قيل عنه انه قال في مرضه الذي مات فيه : ان اعتقدت ان النفس هي المزاج فينعدم عند الموت .

وعلى هذه الوجوه الخمسة^(١٧) تنحصر آراء الناس ومعتقداتهم في المعاد ، وما يسبقه أو يعقبه من الحساب ، والثواب والعقاب ، والنعيم والجحيم ، وما الى هنالك من أمور ترتب على الاعتقاد به ، وقد أكد الكثير من الفلاسفة ضرورة المعاد ، كما عدّه الآخرون ضمن قاعدة اللطف إذ لا بد للمحسن والمسيء من مجازاة^(١٨) .

وكان أهم ما يشغل أفكار حكماء الاسلام التوفيق فيما جاء به القرآن والأحاديث النبوية وتطبيقها فيما يوافق المنطق .

وكان أكثر العلماء توفيقاً في هذا المضمار الشيخ الأوحى حيث تعرض في الكثير مما كتبه من تصانيفه لذكر المعاد الجسماني معللاً إياه بما يطابق العقل ويلائم النقل قال في شرح الزيارة : واعلم وفقك الله ان الانسان له جسدان .

فأما الجسد الأول فهو ما تألف من العناصر الزمانية ، وهذا الجسد كالثوب يلبسه الانسان ويخلعه ، ولا لذة ولا ألم ، ولا طاعة ولا معصية ، ألا ترى زيدا يمرض ويذهب جميع لحمه حتى لا يكاد يوجد فيه رطل لحم وهو زيد لم يتغير وأنت تعلم قطعاً بيداهتك ان هذا زيدا العاصي ولم يذهب من معاصيه واحد ، ولو كان ما ذهب منه له مدخل في ذهاب المعصية لذهبت أكثر معاصيه بذهاب محلها ومصدرها ، وهذا مثلاً زيدا المطيع لم يذهب من طاعاته شيء إذ لا ربط لها بالذهاب بوجه من الوجوه .

والحاصل هذا الجسد ليس منه وإنما هو بمنزلة الكثافة في الحجر والقليل فإنها إذا أذيت حصل الزجاج ، وهذا الزجاج بعينه هو ذلك الحجر والقليل الكثيفان لما ذاب زالت عنه الكثافة .. وهذا الجسد كالكثافة في الحجر والقليل ليست من ذاتها ، ومثال آخر كالثوب فإنه هو الخيوط المنسوجة وأما الألوان فهي أعراض ليست منه يلبس لوناً ويخلع لوناً وهو هو ..

وأما الجسد الثاني فهو الجسد الباقي وهو الطينة التي خلق منها ، ويبقى في قبره إذا أكلت الأرض الجسد العنصري وتفرق كل جزء منه ولحق بأصله فالنارية تلحق بالنار ، والهوائية تلحق بالهواء ، والمائية تلحق بالماء ، والترابية تلحق بالتراب ، يبقى مستديراً كما قال الصادق عليه السلام^(١٩) .

وهذا الجسد هو الانسان الذي لا يزيد ولا ينقص يبقى في قبره بعد زوال الجسد العنصري عنه الذي هو الكثافة والأعراض فإذا زالت الأعراض عنه المسميات بالجسد العنصري لم تره الأبصار العنصرية ..

(١٧) تهافت الفلاسفة للغزالي ص ٥٤ - ٦ ، الكشكول للبهائي ص ٢٦٤ .

(١٨) وقاعدة اللطف من أقوال المعتزلة إذ يوجبون عليه تعالى ارسال الأنبياء والشرائع ، والأشاعرة لا يوجبون اللطف لأنهم لا يلتزمون بأحكام العقل المجرد ، ومحور النزاع بين المعتزلة والأشاعرة - وهما مذهبان كلاميان - هل هنالك حسن وقبيح عقليان محضان أم لا ؟ قالت الأشاعرة : لا حسن ولا قبيح عقليان وإنما هما شرعيان فقط فما حسنه الشرع حسنه العقل ، والعكس بالعكس ، وقالت المعتزلة : هناك حسن وقبيح عقليان فما حسنه العقل حسنه الشرع ، والعكس بالعكس . وهذان هما مقياس العدل ، وبوجوب هذه القاعدة استفاد الشيخ منها في أجوبته للكثير من المسائل . راجع جوامع الكلم ج ٢ ص ١٢٥ .

(١٩) في الخبر عنه عليه السلام : تبقى طينة الميت مستديرة في قبره .

فإن قلت ظاهر كلامك أن هذا الجسد لا يبعث وهو مخالف لما عليه أهل الاسلام من أنها تبعث كما قال تعالى : (وإن الله يبعث من في القبور) (١) قلت هذا الذي قلت هو ما يقوله المسلمون قاطبة فإنهم يقولون : إن الأجساد التي يحشرون فيها هي هذه التي في الدنيا بعينها ولكنها تصفى من الكدورة والأعراض (٢) إذ الإجماع من المسلمين منعقد على أنها لا تبعث على هذه الكثافة بل تصفى وتبعث صافية وهي هي بعينها ، وهذا الذي قلت وإياه عنيت ، فإن الكثافة تفنى يعني تلحق بأصلها ، ولا تعلق لها بالروح ، ولا بالطاعة والمعصية ، ولا باللذة والألم ، ولا احساس لها ، وإنما هي في الإنسان بمنزلة ثوبه ، وهذه الكثافة هي الجسد العنصري الذي عنيت (٣) .

وقال أيضاً في جوامع الكلم : اعلم أن المعاد الجسماني قد أجمع علماء المسلمين على القول به واعتقاده وإنما اختلفوا في الدليل المثبت له هل هو الشرع لا غير ولا طريق للعقل إلى اثباته بحكمهم بعدم احساسه لذاته بعذاب ولا نعيم ولا شعور له حتى يصح توجه المكلف إليه المستلزم للجزاء المستلزم للإعادة أم يكون اثباته كما يصح من جهة الشرع يصح من جهة العقل لأنه شرع باطن كما أن الشرع عقل ظاهر ، وعلى الأول أكثر العلماء والمتكلمين وأهل العرفان (٤) .

هذا مختصر ما عناه الشيخ الأوحدي في المبدأ والمعاد ، ولولده الشيخ علي نقبي ، ولطلابه ومن جاء من بعده ، ومن سار على منهجه شروح وإيضاحات لأرائه . منهم من أضاف إليها آرائه الخاصة ، وبعضهم التزم تكرير عبارات الشيخ بدون أن يكون له رأيه الخاص ، ولذلك افترق الأخذون بحكمته كما افترق معارضوه ، ولكل من هؤلاء رأيه وأتباعه .

محمد كاظم الطريحي

(٢٠) الحج : ٧ .

(٢١) راجع شرح التجريد للعلامة الحلي .

(٢٢) شرح الزيارة الجامعة ص ٣٢٨ - ٧٠ .

(٢٣) جوامع الكلم ج ٢ ص ٤٧ ، ج ٢ ص ٢٤٤ .

